تقديم

أسعد كثيرًا كلما قرأت مراجعة نقدية لمسيرتنا الوطنية ، خاصة إذا كانت المراجعة بعيدة عن جلد الذات ، أو النقد الكهنوتي ، أو تجميل الخطايا . وقد أتى كتاب العزيز محسن أبي رمضان بعيدًا عن هذه الحالات الثلاث . لكن هذا لا يعني أن لا ملاحظات على الكتاب .

ففي اعتقادي أن الصراع هو بين «حماس» ومحمود عباس ومن حوله ، وليس صراعًا مع «فتح» .

لقد أراد المؤلف تأكيد حياده ، فأطلق على ما جرى في قطاع غزة (حزيران/ يونيو ٢٠٠٧) اسم «حسم» و«انقلاب» . ومعروف بأن الاسم الأول لحماس والثاني لفتح بينما كان على المؤلف أن يحسم موقفه مع أحد الاسمين ، أو أن يسمى هو اسمًا ثالثًا مع حيثياته . علمًا بأنني ضد مصطلح «الانقلاب» ؛ إذ كيف لحركة حازت نحو ثلثي مقاعد البرلمان أن تنظم انقلابًا على من حالوا دون تمكينها من الحكم؟!

نأتي إلى الوثائق الأقل للفساد والمحسوبية عند «حماس» عنها عند «فتح» ، لا أظن أنها «بسبب الفترة الزمنية للحكم الجديد ، والتي تعتبر قصيرة ، نسبيًا (ص١٠) .

أما تشكيل « القوة التنفيذية » من قبل « حماس » فلم تكن في سبيل الحفاظ على استمرارية الحركة في السلطة (ص٥٣) بل محاولة من « حماس » لكبح جماح أجهزة الأمن « الفتحاوية » التي أصر عباس على إبقائها تحت سيطرته بعد أن كان عباس قد انتقد عرفات (٢٠٠٣) ، حين أبقى تلك الأجهزة ، تحت سيطرته ، حين فرضت

إسرائيل والإدارة الأمريكية عباس على عرفات رئيسًا للوزارة حتى حتَّم تعديل النظام الأساسي الفلسطيني ، الذي يقوم مقام الدستور » !

هذا .. رغم أن المؤلف تعامل مع سلبيات لحماس بحنان ملحوظ . على أن رفضت «حماس » الإذعان لشروط (ص٥٣) « الرباعي » ليست ضمن هذه السلبيات .

اللافت أن العزيز محسن أوصى بأن سلطة «فتح» التزمت بوثيقة الاستقلال ، التي صدرت عن المجلس الوطني الفلسطيني ، خريف ١٩٨٨ .

إلى ذلك ، كيف لأحد أن يصف المشروع الذي أسسته سلطة «فتح» ، عام ١٩٩٤ ، بأنه «ذو طابع وطني علماني ، ويشكل امتدادًا لمشروع منظمة التحرير ؟!» (ص١٠١) وكيف لأحد أن يرى في رؤية سلطة «فتح» بأنها «الوطنية الديمقراطية؟!» .

مع التسليم بسلبيات سلطة «حماس» ، إلا أنها تتميز عن سلبيات نظيرتها في رام الله ، بافتقار الأولى للأرضية الوطنية . وإن كانت الوطنية ليست حجابًا ضد السلبيات ، أو مسوِّغًا لها .

أما «الحمسنة» و«الأسلمة» فليس ثمت ما يبررها ، هي أو «الاشتراكية» ، «المشروع القومي» . ذلك أن تلك المشاريع سابقة لأوانها قبل تحرير فلسطين ، مع ملاحظة أن «حماس» تتعرض لضغوط من داخلها وخارجها ، على السواء ، من أجل التسريح بالحمسنة والأسلمة . وعلينا أن لا نقف متفرجين في هذا الصدد ، بل نقاومه ، وكأننا انتهينا من الاحتلال ، ونقف مع «حماس» كما لو أن «الحمسنة» و«الأسلمة» غير موجودة . هذا إذا كانت «حماس» مع فكرة التحالف أو تنفر منها!

مع هذا كله ، فيحسب للعزيز محسن أبي رمضان جسارته في رصد سلبيات

سلطة «حماس» ، وهو المقيم في قطاع غزة ، بينما سلطة «حماس» لا تزال قائمة هناك .

بقي على العزيز محسن انتظار الانتقادات ، الموضوعية منه وغير الموضوعية ، على كتابه هذا ، ما دام قد أخذ بمبدأ الانتقاد . وساحتنا في أمس الحاجة إلى سلاح النقد ، على كثرة ما فيها من أخطاء وخطايا .

عبد القادر ياسين

القاهرة في ٦/ ١٠/ ٢٠١٠م

obeikandl.com

تمهيد

تهدف هذه الدراسة إلى رصد التحولات التي تمت في بنية النظام السياسي الفلسطيني في قطاع غزة ، وذلك من خلال سيطرة حركة حماس على البنية الفوقية المجسدة بمؤسسات السلطة المختلفة عى ضوء أحداث حزيران / يونيو٢٠٠٧ ، بما يصاحب هذا التحول في بنية السلطة والحكم من أثر على النخبة السياسية الحاكمة والحراك الذي تم على الصعد الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، والحقوقية ، والثقافية في المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة .

تشير الدارسة إلى قدرة حركة حماس للانتقال من فكرة المشروع الموازي المضاد إلى فكرة السيطرة على الحكم بصورة كاملة ، ومن آليات تضمن السيطرة على البنى الإدارية والقانونية والأمنية إلى آليات تضمن الهيمنة على الحيز العام بما يشمل الهيمنة على الثقافة ومبنى المجتمع المدني بتشكيلاته وتلاوينه المختلفة مع أولوية التأثير والتحجيم تجاه الهيئات ذات الارتباط والموالية لحركة فتح بوصفها الحركة المنافسة أو الذي جرى التصارع والتناقض والاقتتال معها والتي توجت بأحداث حزيران / يونيو ٢٠٠٧ ، والتي أفرزت حالة الانقسام السياسي والانشطار الجغرافي بين الضفة والقطاع .

كما تشير أيضاً لمحاولات الانتقال من السيطرة الحمساوية « الحمسنة » إلى السيطرة فيما يتعلق بالهوية باتجاه التوجه التراكمي التدريجي تجاه عملية « أسلمة المجتمع » وقد عكست ذلك ببعض الإجراءات والقوانين، والخطوات العملية

بهدف محاولة تبرير سيطرة الحكم لأعضاء الحركة وجمهورها ولمؤيديها بالخارج ، علماً بأن آليات الأسلمة تتم بما يحافظ على الحالة العامة ولا يخلق ردود أفعال محلية ودولية كما يتم في إطار محاولة إعطاء نموذج عن الوسطية والإسلام المعتدل وهذا ما يفسر الهجوم الشديد على الحركات المتشددة والتي تريد التعجيل في إعلان الإمارة الإسلامية في قطاع غزة .

لقد لوحظ وجود حالة من الترابط بين التمسك بالحكم وبين آليات تطبيق التهدئة بالقطاع والتي تعطى المجال، أي التهدئة للاهتمام ببنية المجتمع من أجل التهيئة لحكم الحركة بما يشمل عملية الأسلمة وفق رؤية الحركة، بصورة تدريجية ومتراكمة.

كما لاحظت الدراسة العلاقة العكسية بين السيطرة على الحكم وبين الديمقراطية والتي نمت وترعرعت حركة «حماس» في أكنافها ولكن بعد تمكنها من السيطرة على الحكم، جرت عملية تقليص هامش الديمقراطية في بنية وتركيبة المجتمع

اعتمدت الدراسة أسلوب العرض التاريخي بما يتبعه من وصف وتحليل وتفكيك في مراحل التحول التي رافقت مسيرة حركة حماس ، وخاصة بعد أحداث حزيران / يونيو ٢٠٠٧ ، أي عندما انتقلت من الطابع المعارض والمقاوم إلى السيطرة على مقاليد السلطة والحكم في قطاع غزة بوسائل القوة بعد ما تم إعاقة تمكنها منه بالوسائل الديمقراطية من قبل الطرف السياسي الذي كان مسيطراً بالسابق عليها .

وعليه فقد استندت الدراسة إلى العديد من المراجع الرئيسية والثانوية ، كما تم تنظيم حلقة نقاش مع مجموعة شبابية منتقاة، بهدف إدماج تلك النتائج من المراجع والتقارير وحلقة النقاش في متن البحث ،كما تم مقابلة بعض الشخصيات الفاعلة ، في الحقلين الحقوقي والاجتماعي ، وبالتالي فقد استخدمت الدراسة منهجية المشاركة ، إضافة إلى المصادر المعرفية سواءً الفكرية أو السياسية أو الحقوقية .

تنتمي الدراسة إلى حقل علم الاجتماع السياسي ،حيث تتناول العلاقة بين دوائر السلطة ، وأثرها في تكوين الثروة ، ودورها في بلورة نخبة سياسية تتولد عنها نخب وشرائح اجتماعية واقتصادية وثقافية محددة في المجتمع ، مرتبطة بحالة التنفذ بالحكم ، وذلك في إطار سيطرة حزب سياسي أوحد يصنَّف كجزء من تركيبة قوى الإسلام السياسي التي تستند إلى قاعدة عقائدية دينية ، ولكن لديها أجندتها وأهدافها السياسية في نفس الوقت .

فالسلطة السياسية وخاصة في بلدان العالم الثالث تستند إلى علاقة السيطرة والخضوع[1].

خاصة أنها تنشأ في الغالب على أسس شمولية دون اعتماد معايير المشاركة والانتخابات ،وإن تمت بالانتخابات فهي تؤخذ كوسيلة لتجديد شرعية الحكم بصورة دائمة في إطار بعيد عن النزاهة والشفافية .

تستخدم السلطة أدوات للتحكم مثل الشرطة، والإعلام وغيرها من الوسائل ، وهي تحاول الاستمرارية في عملية السيطرة على بنى المجتمع وهياكله المختلفة من خلال إلحاق منظمات العمل الأهلي والتقابي والأكاديمي ، والمجالس البلدية في تركيبتها حيث يحدث الصراع هنا في تركيبة المجتمع وفق «غرامشي» على دائرة الهيمنة ، التي تحاول السلطة الحاكمة الاستحواذ عليها عبر وسائل احتكار القوة والعنف (فيبر) ، بالإضافة إلى التأثيرات الثقافية والإعلامية ، حيث إن الثقافة السائدة عادة ما تكون ثقافة الطبقة السائدة (ماركس) [2]، وفي مقابل ذلك تحاول

(١) فارس محمد - السلطة السياسية عبارة عن علاقة سيطرة وخضوع : التحليل الاجتماعي للسلطة - موقع الكتروني مدونات مكتوب بتاريخ ٩/ ٤/ ٢٠٠٧.

(٢) د. بشارة عزمي ١٩٩٨ واقع وفكر المجتمع المدني – من كتاب بعنوان « إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي » مؤسسة مواطن ص ٣٩٧.

أحزاب المعارضة الديمقراطية وقوى المجتمع المدني التي تعكس مصالح الفقراء والمهمَّشين والتي تحمل رؤية نقيضه لرؤية السلطة وحزبها الحاكم العمل على منافسة السلطة في حقل اهيمنة الثقافية من خلال وسائل الإعلام وآليات الضغط والمناصرة ونشر الثقافة الموازية ، وأعمال الاحتجاج السلمية والديمقراطية ، حيث يحدث الصراع على الحيِّز العام في هذه الحالة بين السلطة الحاكمة وبين منظمات المجتمع المدني كل بأدواته ووسائله التي يملكها.

وتتولد النخبة السياسية وخاصة في بلدان العالم الثالث من بنية السلطة والحكم، بما أنها تلك المجموعات التي تتمتع بقدر ما يزيد أو ينقص من النفوذ إلى الموارد الطبيعية من سلطة وثروة ومواقع اجتماعية وعسكرية [1] .

حيث عادة ما تتولد تلك النخب عن العلاقة مع السلطة وحزبها الحاكم ،وهذا لا يلغي وجود نخب مرتبطة بأحزاب أخرى معارضة بما يشمل منظمات المجتمع المدني ولكنها تشكل بهذه الحالة نخب للمعارضة بالمعنى الثقافي والسياسي والاجتماعي .

ولا يمكن أن يستقيم الحديث عن نخبة ما لم تتجاوز العناصر التي تسيطر على الموارد الاجتماعية وتستأثر بحق الإشراف عليها ، مستوى الوجود المادي الذي يسمها بالتنوع والتشتت ، وتنجح في توحيد رؤيتها أو إنتاج رؤية مشتركة ، وأسلوب عمل واضح ومعروف ، أي في الاتفاق على مجموعة من القواعد لتحقيق غايات مشتركة[2].

إلا أنه غالبًا ما ترتبط هذه الشروط بالسلطة والحكم التي تمارس آليات من

(١) غليون ، برهان - النخب وشروط البناء السياسي - موقع الكتروني - الحداثة - بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٢٧.

(٢) المرجع نفسه .

السيطرة لإخضاع الآخرين أي القطاعات الاجتماعية والسياسية التي تقع خارج دائرة السلطة ، وعليه فإن النخب السياسية وحسب التطورات التاريخية تتميز بوجود أقلية حاكمة ، محتكرة لأهم المناصب السياسية والاجتماعية وبيدها مقاليد الأمور وأغلبية محكومة منقادة وليس لها صلة بصنع القرار السياسي بشكل عام[1].

ومن الواضح أن آليات السيطرة والتحكم والاستحواذ تتعزز في إطار سيطرة الحزب الأوحد ، الذي يستخدم المسوغات المختلفة لاستمرارية إدارته المتفردة لشؤون الحكم .

لم تبتعد الحالة الفلسطينية كثيراً عن نمط السلطة والحكم في بلدان العالم الثالث ، رغم أن السلطة الفلسطينية التي تأسست بعد «اتفاق أوسلو»، هي منقوصة السيادة ، فقد تم استخدام مفاتيح الأمن والاقتصاد بعد أن تمت السيطرة على مقاليد الحكم من سلطة تنفيذية وقضائية وتشريعية .

لقد نمت شريحة اجتماعية وسياسية وأمنية متنفذة ، حققت الثروة على حساب السواد الأعظم من الفقراء حيث عزز ذلك غياب آليات المساءلة والمحاسبة الأمر الذي عمق من ظاهرة استشراء الفساد ، والمحسوبية ، وهدر المال العام ، إضافة إلى الامتيازات والاحتكارات الاقتصادية التي تمت على حساب الشرائح الاجتماعية والاقتصادية السابقة .

وبعد سيطرة حركة «حماس» على مقاليد الحكم بقطاع غزة على أثر أحداث حزيران / يونيو ٢٠٠٧ بدأنا نلمس حالة مشابهة لما كان إبان السلطة السابقة ، وإن كانت بوتائر أقل بسبب الفترة الزمنية للحكم الجديد ، والتي تعتبر قصيرة نسبياً عن

(١) علي معن – النخبة السياسية صحيفة النبأ العدد ٧٩ بتاريخ ١٥/ ١١/ ٢٠٠٥ .

نظيرتها بالسلطة السابقة ،علماً بأنه ورغم قصر الفترة الزمنية ، إلا أن هناك مفاعيل وآليات ولّدت نُخبًا سياسية واجتماعية واقتصادية مرتبطة بالحكم الجديد، حيث استمرت حالة غياب آليات المساءلة والمحاسبة بفعل تعطل عمل السلطة التشريعية وتسييس القضاء، واستخدامها في سبيل تبرير سيطرة الحزب الحاكم قانونياً وتشريعياً ، وإجرائيا ، رغم أن نمو النخب الجديدة كان بالارتباط بالمشروع السياسي لحركة «حماس» وذلك بالاختلاف عن الحالة السابقة إبان سيطرة حركة «فتح» حيث كان النفوذ والثراء يتم بالأغلب على قاعدة فردية.

لقد مهدت عملية سيطرة الحزب الأوحد على السلطة بالقطاع إلى استحواذ مفاتيح الأمن والاقتصاد أيضاً، الأمر الذي رسخ من حالة السيطرة المرفقة في إنماء ومراكمة الثروة في إطار نخبة سياسية حزبية حاكمة .

وقد ساهمت عملية غياب آليات المساءلة والمحاسبة وضعف بنية المجتمع المدني جراء حالة الانقسام واستخدامها كمبرر لإضعاف وتحجيم تلك القوى والتي تعاني هي الأخرى من أزمة داخلية جراء انشدادها نحو النخبوية وابتعادها عن أصولها الطوعية والديمقراطية والمبنية على المشاركة ، حيث تعزز سيطرة الحكم الجديد .

كما ساهمت أيضاً الأبعاد العقائدية والأيديولوجية في ترسيخ نمط الحكم الجديد بالقطاع ، والتي تنسجم مع بنية وتركيبة المجتمع الذي يميل إلى ظاهرة التدين الشعبي كمنظومة ثقافية عقائدية مترسخة تاريخياً ، وكتقليد اجتماعي متجدد جيلاً وراء آخر في إطار الميل إلى القيم المحافظة في قطاع غزة .

فمن المعروف أن حركة حماس تأسست كحركة دعوية إرشادية ، ثم انتقلت إلى البعد الكفاحي والمقاوم وقدمت تضحيات كبيرة في هذا المجال ، ولكن ، بعد سيطرتها على الحكم في قطاع غزة أصبحت تميل إلى إعطاء نموذج بالحكم الإسلامي

وفق الأصول التي تأسست عبرها الحركة، وإن كان بتدرج وبأسلوب متراكم.

فبعد أن سيطرت على القطاع ، على المستوى الرسمي ، وكذلك فيما يتعلق باستمرارية المحاولات والمساعي للسيطرة على مباني المجتمع ، التي تقع خارج دائرة السلطة من جامعات ، ونقابات ، ومنظمات أهلية ، وقطاع خاص ... إلخ .

فهي تحاول أن تسير بإجراءات تؤشر باتجاه « الأسلمة » ، وإن كانت تحاول « أن تعطى نموذجاً مختلفاً مبنياً على الإسلام المعتدل ».

لقد أشار العديد من الباحثين إلى أن تربة قطاع غزة الاجتماعية والثقافية من حيث ارتفاع معدلات الفقر و البطالة ووجود منظومة من المفاهيم الثقافية غير المنفتحة، والمرفوقة بحالات من الإحباط والتعصب .. إلخ، سيدفع باتجاه تشكيل حركات إسلام سياسي جديدة ، كما جرى عبر تشكيل حركة «جند أنصار الله» ومجموعة «جلجلت» هذا فيما يتعلق بالميل نحو المزيد من التعصب باتجاه الاستعجال والتسرع في تطبيق نموذج « الإمارة » ،كما هو بارز أيضاً في حالة «حزب التحرير» ، الذي يطرح في برنامجه العودة إلى الخلافة الأمر الذي أزعج حكومة حماس في غزة ، جراء بروز تلك الحركات المتشددة كما أن حالة التمسك بالسلطة ، والتي تتطلب عدم المواجهة المستمرة مع العدو الخارجي ، والتوجه نحو « التهدئة » وإن كان لاعتبارات تكتيكية إضافة إلى التعاطي بعقلية برغماتية مع المجتمع الدولي سيدفع ذلك بعض القوى السياسية الإسلامية مثل «الجهاد الإسلامي» ، لاستمرارية التمسك بالمقاومة ، الأمر الذي سيترتب عليه احتكاكات مع حكومة حماس في القطاع [1] .

(١) البرغوثي ، إياد – قناة الجزيرة الفضائية – حلقة بعنوان « أبعاد الصراع بين حماس وجماعة أنصار جند الله – بتاريخ ١٥/٨/٢٠٠٩.

وعليه فإن الدراسة تحاول تناول العلاقة ما بين السلطة والنخبة وأثر ذلك على الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في ظل سيطرة حزب أوحد ينتمي إلى قوى الإسلام السياسي - على مقاليد السلطة .

وهذا ، رغم وجود حالة من التعددية السياسية الموجودة موضوعياً في إطار الكفاح ضد الاحتلال بما أننا ما زلنا نمر في مرحلة التحرر الوطني وفي سياق تعددية الانتماء الفكري ، والسياسي والذي تعزز عبر الانتخابات في المجالس والهيئات الأهلية والنقابية، والمدنية والبلدية المختلفة ، حيث تشهد الحالة السياسية والاجتماعية ظاهرة من التعددية السياسية والتي تعرضت إلى التقييد جراء حالة الانقسام وتوجه كلا القوتين في الضفة والقطاع إلى إحكام السيطرة على الحكم .

كل ذلك في إطار التركيز على حالة قطاع غزة ، بخصوصيتها التفصيلية وتفاعلها مع الشق الثاني من الوطن المجسد بالضفة الغربية، الذي يتعرض هو الآخر إلى تفاعلات ناتجة عن أثر الحكم على التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هناك ، ولكن برؤية وأدوات ومنهجية مختلفة منشدة إلى فلسفة الليبرالية الجديدة ، بأبعادها الثقافية ، والسياسية ، والاجتماعية المختلفة.